

دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات
(دراسة ميدانية في شركات التأمين)

د/ مجدي محمد سامي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة طنطا

الملخص:

بات من الأهمية بمكان حتمية مواكبة مهنة المراجعة الداخلية للخطى المتسارعة، والزخم الهائل من المتغيرات التي يموج بها العالم - مع إطلالة القرن الحادي والعشرون - سواء فيما يتعلق بالعمولة أو التطورات الاقتصادية الهائلة والمعلوماتية.

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى دعم مفهوم حوكمة الشركات، والذي يركز على المراجعة الداخلية باعتبارها من الآليات المحورية التي تقوم عليها الحوكمة.

ويهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ونظراً لأهمية مفهوم حوكمة الشركات في علاقته بالمراجعة الداخلية، ظهرت الحاجة لهذا البحث. وهذا البحث يسعى إلى اختبار ثلاثة فروض أساسية: ينص الفرض الأول على أنه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة الداخلية وتفعيل عملية الحوكمة) كما ينص الفرض الثاني على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور البحث الأربع وهي:

المحور الأول: أهمية التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي وأثره على تفعيل حوكمة الشركات.

المحور الثاني: تخطيط عملية المراجعة على أساس الخطر وأثره على تفعيل حوكمة الشركات.

المحور الثالث: مهنة المراجعة الداخلية وأثرها على الحوكمة بين الواقع والمأمول.

المحور الرابع: المحاور الثلاثة مجتمعة معاً.

وذلك باستخدام معامل ارتباط الرتب Spearman (كما ينص الفرض الثالث على أنه (يوجد اختلاف معنوي دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة بالنسبة للمحاور الثلاثة))

وقد ارتكز البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفروض النظرية الواردة به، مع دراسة ميدانية على قطاع شركات التأمين وذلك باستخدام Mann - Whitney U Test للمقارنة بين فئتي الدراسة: المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية و المراجعين بإدارة التدقيق والرقابة الداخلية. وكذلك استخدام معامل ارتباط الرتب Spearman، حيث تم التحقق من صحة الفروض الثلاثة المذكورة من خلال كل من الدراسة التحليلية للأدبيات المحاسبية التي تمت في هذا المضمار، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لهذا البحث.

1- الإطار المنهجي للبحث

- 1/1 مقدمة.
- 2/1 طبيعة المشكلة والظاهرة موضوع البحث.
- 3/1 أهداف البحث.
- 4/1 أهمية البحث.
- 5/1 منهج البحث.
- 6/1 حدود البحث.
- 7/1 فروض البحث.
- 8/1 تنظيم البحث.

1 مقدمة :

تحتل مبادئ حوكمة الشركات والممارسة الجيدة لها أهمية كبيرة تتزايد مع مرور الوقت وتتصاعد أهميتها في الدول النامية بعد أن استحوذت على اهتمام الدول المتقدمة خاصة مع ظهور الأزمات الأمريكية وهما أزمة شركة إنرون وشركة وورلد كوم في عام 2001. وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى مقومات الرقابة الداخلية، وتتمتع باحترام وثقة كل من إدارة المنظمة والجهات الحكومية لما تقدمه من فحص شامل وتقييم موضوعي للأنشطة، واتساع أنشطتها في ضوء المتغيرات المعاصرة.

2/1 طبيعة المشكلة والظاهرة موضوع البحث :

باتت جودة التقارير المالية مطلباً حتمياً وهدفاً أساسياً لآليات حوكمة الشركات، وتسعى الحوكمة إلى تحسين الأداء والممارسات المحاسبية السليمة التي توفر الإفصاح والشفافية تحقيقاً لجودة القوائم والتقارير المالية، وحماية حقوق المساهمين، وغيرهم من أصحاب المصالح في المنظمات الاقتصادية. تكمن مشكلة البحث في استجلاء دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من منظور ميداني في شركات التأمين. وهذا البحث يطرح مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بتلك المشكلة وهي تتمثل فيما يلي :

- 1- ما هي السمات والخصائص الخاصة بشركات التأمين وأهمية المراجعة الداخلية لها ؟
- 2- كيف يتم تحسين استخدام المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات ؟
- 3- ما أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية في قطاع شركات التأمين ؟

1 / 3 أهداف البحث :

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ونظراً لأهمية مفهوم حوكمة الشركات في علاقته بالمراجعة الداخلية تبدو الحاجة ملحة لهذا البحث لتحقيق عدة أهداف فرعية بجانب الهدف الرئيس وينبثق عنه ما يلي :

- 1 - إبراز أهمية وماهية حوكمة الشركات.
- 2 - دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية كعنصر فاعل في إنجاح حوكمة الشركات.
- 3 - تبيان أهمية المراجعة الداخلية وخصوصية سمات شركات التأمين.
- 4 - تحليل أهم نتائج الدراسة الميدانية بغية الوصول إلى استنتاجات الدراسة.

4/1 أهمية البحث :

تتبع أهمية هذا البحث من عدة أوجه أهمها :

- (1) أن موضوع البحث من الموضوعات الهامة والمطروحة بقوة على الصعيد المحلي والدولي، فقد احتل مفهوم حوكمة الشركات مكانة سواء في البحوث الأكاديمية، وكذلك لدى الجهات الرقابية والتشريعية مع بداية عام 2002 ، وذلك عقب انهيار عدد من الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- (2) يستمد هذا البحث أهميته أيضاً من موضوع البحث ذاته، فقد أصبح تطبيق آليات حوكمة الشركات من السمات المميزة لجودة التقارير المالية.
- (3) يحتل قطاع التأمين مكانة هامة بما له من آثار وتداعيات في مجال دعم الاقتصاد القومي، من هنا ظهرت أهمية المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات في قطاع التأمين.

1 / 5 منهج البحث :

يعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. حيث يقوم الباحث بمسح لأدبيات المحاسبة في مجال حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية، حيث يسعى البحث إلى صياغة الإطار الفكري لبيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. كما يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي للإجابة على الأسئلة المطروحة بما يكفل تحقيق أهداف الدراسة الميدانية.

1 / 6 حدود البحث :

لن يتعرض الباحث إلى الإطار التفصيلي لكل من حوكمة الشركات، والمراجعة الداخلية إلا بالقدر الذي يفيد البحث، وذلك لكثرة البحوث والكتابات التي تناولتها.

7 / 1 فروض البحث

الفرض الأول : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة الداخلية وتفعيل عملية الحوكمة.

الفرض الثاني : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور البحث الأربعة باستخدام معامل ارتباط رتب Spearman. **المحور الأول:** أهمية التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي وأثره على تفعيل حوكمة الشركات. **المحور الثاني:** تخطيط عملية المراجعة على أساس الخطر وأثره على تفعيل حوكمة الشركات. **المحور الثالث:** مهنة المراجعة الداخلية وأثرها على الحوكمة بين الواقع والمأمول. **المحور الرابع:** المحاور الثلاثة مجتمعة معاً.

الفرض الثالث : يوجد اختلاف معنوي ذات دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة المراجعين الداخليين بخبرة المراجعة الداخلية و المراجعين بإدارة التدقيق والرقابة الداخلية.

8 / 1 : تنظيم البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث يمكن تناوله من خلال أقسام أربعة هي :

القسم الأول : الإطار المنهجي للبحث.

القسم الثاني : الدراسات السابقة التي تمت في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات.

القسم الثالث : المراجعة الداخلية في ضوء حوكمة الشركات (الأطار الفكري للدراسة).

القسم الرابع : الدراسة الميدانية.

خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته

2 - الدراسات السابقة في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة استقرار وتحليل أهم الدراسات السابقة في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، وسيعرض الباحث بإيجاز للأهداف الرئيسية لكل دراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، وتقويم الباحث لنتائج كل منها. ويود الباحث أن يؤكد على أن الهدف من تناول الدراسات السابقة ليس بغرض العرض التاريخي فحسب، إنما بغرض الدراسة التحليلية الانتقادية لها بما يخدم موضوع البحث وهدفه.

ويمكن القول بأن الدراسات السابقة في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات قد اتجهت إلى ثلاثة نواحي أساسية وهي:

(1) دراسات تناولت أهمية وماهية وآليات حوكمة الشركات.

(2) دراسات تناولت ماهية وتطورات المراجعة الداخلية.

(3) دراسات تناولت علاقة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات.

استهدفت دراسة Albrecht et al. (1989) ⁽¹⁾ استخدام التقويم المتوازن للأداء كمدخل لإدارة المراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى أن هذا المدخل يكفل تطوير عملية تقويم مستوى أداء إدارة المراجعة الداخلية.

استهدفت دراسة Nage & Cenke (2002) ⁽²⁾ الوقوف على أهمية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي تجاه حوكمة الشركات. وأشارت الدراسة إلى الدور المهم للمراجعة الداخلية في إدارة الخطر. وخلصت الدراسة إلى أن للمراجعة الداخلية دوراً هاماً في تحديد وإدارة الخطر. كما أكدت الدراسة على أهمية العلاقة بين كل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية للارتقاء بمستوى الأداء المهني لها. كما سعت دراسة Julien et al. (2003) ⁽³⁾ إلى توصيف دور المراجع الداخلي في حوكمة الشركات، مع إبراز دوره في إدارة الخطر. وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أهمية دور مجلس الإدارة في دعم أنشطة المراجعة الداخلية بما يؤدي إلى إدارة الخطر بشكل فاعل.

كما قام أحمد جمعة (2003) ⁽⁴⁾ بدراسة استهدفت الوقوف على أبعاد التطور في ممارسة مهنة المراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تطور حثيث في ماهية ومعايير المراجعة الداخلية والأدلة الإرشادية ومصطلحات المراجعة الداخلية، ومرد هذا التطور تعاضم الحاجة إلى ضوابط صارمة على الأداء والتطور المتنامي في تقنية المعلومات، فضلاً عن العوامل التقليدية لصياغة إطار مفاهيمي لمهنة المراجعة الداخلية، وأن الإطار المعاصر يركز على تقييم المخاطر وليس على تحقيق الرقابة كما كان سائداً في الماضي. ويرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت بصفة أساسية على الإطار الفكري والمفاهيمي للمراجعة الداخلية دون الإشارة إلى الملامح الأساسية للإطار التطبيقي.

وفي دراسة تحليلية قام بها محمود الشواربي (2005)⁽⁵⁾ استهدفت الدراسة عرض وتقييم مدى الحاجة إلى الأخذ بالمراجعة الداخلية والاهتمام بتطبيقها في المنظمات وذلك تطبيقاً لمبادئ الحوكمة، مع محاولة قياس مردود المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات وأثر ذلك على حركة سوق المال لخدمة القرارات الاستثمارية. وقد توصل الباحث إلى أن المراجعة الداخلية عنصر رئيسي لتفعيل وتحسين تطبيق حوكمة شركات مما يترتب عليه جذب الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام. ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة تناولت بشكل فاعل العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة، وأثر الحوكمة على ترشيد القرارات الاستثمارية.

كما قام مصطفى السعدني (2005)⁽⁶⁾ بإجراء دراسة حول المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، حيث طرح البحث سؤالاً أساسياً حول العلاقة بينهما. وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تؤدي دوراً محورياً في تحسين الأداء الرقابي في المنظمة، بالإضافة إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تؤدي دوراً أساسياً في تقييم عملية الحوكمة في المنظمة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها. ويرى الباحث أن هذه الدراسة سعت إلى وضع أطر العلاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات.

تضاف إلى هذه النتائج دراسة محمد عبد الفتاح (2005)⁽⁷⁾ حيث استهدفت تلك الدراسة إلقاء الضوء على واقع حوكمة الشركات، كما تناولت التطور الملموس في مهنة المراجعة الداخلية، فضلاً عن إبراز دور المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في دعم نظام حوكمة الشركات، خلصت الدراسة إلى أن هناك ترابط وتوافق على المستوى الدولي بين مبادئ حوكمة الشركات ومعايير المراجعة الداخلية. كما أن هناك توجه دولي نحو إيجاد قيمة لوظيفة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال محوراً لها تعظيم قيمة المنظمة وتدني مخاطرها المالية والتشغيلية. ويرى الباحث أن محور اهتمام هذه الدراسة انصب على إبراز دور المراجعة الداخلية في تعظيم قيمة المنظمة والسعي حثيثاً نحو خفض المخاطر التي تواجهه المنظمة.

واهتم خالد لبيب (2006)⁽⁸⁾ بالقيمة المضافة والتقييم المتوازن لأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات، حيث تمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في القيام بدراسة تحليلية لطبيعة ونوعية أثر سطي : القيمة المضافة ، ونموذج التقييم المتوازن للأداء الاستراتيجي ، على كل من : درجة كفاءة الأداء السعي للمراجع الداخلي، ومستوى مساهمة مهنة المراجعة الداخلية في مساعدة إدارة منظمات الأعمال ، على الالتزام بمقومات إطار حوكمة الشركات ، ولقد توصل الباحث إلى أن هناك ثمة توافر دليل ميداني، من حيث العمل المهني للمراجعة الداخلية في البيئة المصرية على وجود دور هام لإرساء إطار متكامل يصح عن كل من : مدخل القيمة المضافة ونموذج التقييم المتوازن للأداء الاستراتيجي لإدارات المراجعة الداخلية في الارتقاء بمستوى الأداء المهني للمراجعين الداخليين. ويرى الباحث أن هذه الدراسة ارتكزت على علاقة مدخل القيمة المضافة ونموذج التقييم المتوازن للأداء الاستراتيجي بالمراجعة الداخلية.

وفي دراسة أخرى قام بها خالد لبيب (2006)⁽⁹⁾ تمثل هدفها الرئيس في القيام بدراسة تحليلية لطبيعة ونوعية أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية على الأداء البيئي لمنظمات الأعمال ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية، في مساعدة إدارات منظمات الأعمال ، على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية. ولقد توصل البحث إلى توافر دليل ميداني، على وجود ضرورة إلى تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية ، في مساعدة إدارة المنظمات على الالتزام الكفاء بمقومات إطار الحوكمة البيئية، ويبدو للباحث أن هذه الدراسة ركزت على الجوانب البيئية سواء للمراجعة الداخلية أو حوكمة الشركات.

وأهتم أبو العزم⁽¹⁰⁾ بدراسة أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية، وركزت الدراسة على لجنة المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات ولها علاقة مترابطة بالمراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة أحد الآليات الهامة الحوكمة الشركات (الإطار النظري) كما وجدت الدراسة الميدانية أدلة على أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية إذا ما تم الالتزام بها.

وفي دراسة لمحمد إسماعيل⁽¹¹⁾ استهدفت تبين المقومات الرئيسية لتطوير المراجعة الداخلية في الشركات في إطار متطلبات معايير وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات في مصر، بما يساهم في التطبيق المستهدف لهذه المعايير والقواعد ، وبما يساير الاتجاهات المعاصرة في وظيفة المراجعة الداخلية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى بلورة تلك المقومات بغية تطوير المراجعة الداخلية.

يضاف إلى ما تقدم دراسة محمد عبده⁽¹²⁾ التي اختبرت تأثير بعض الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتي تتعلق بكل من : وجود ملاك كبار ، حجم واستقلال مجلس الإدارة ، والقوانين التي تعمل في ظلها الشركات ، ولقد أسفر تحليل الانحدار عن نتائج تتفق مع التوقعات النظرية لتأثير متغيرات حوكمة الشركات على الأداء.

تقويم الباحث لنتائج الدراسات السابقة:

يلاحظ على الدراسات السابقة أنها تناولت بعض المحاور الأساسية لموضوع الدراسة، ولقد انتهى الباحث ببعض الملاحظات على تلك الدراسات يوجزها الباحث فيما يلي:

1- ركزت دراسة Albercht et al. على التقويم المتوازن للأداء Balanced Scorecard كمدخل لإدارة المراجعة الداخلية .

2- ركزت دراسة Nagy & Cenker على الدور الهام الذي تقوم به المراجعة الداخلية في إدارة الخطر.

3- أكدت دراسة Julien et al. على دور مجلس الإدارة في دعم أنشطة المراجعة الداخلية بما يؤدي إلى إدارة الخطر بشكل فاعل.

4- ركزت دراسة أحمد جمعة على الإطار الفكري للمراجعة الداخلية دون الإشارة إلى الملامح الأساسية لإطار التطبيقي.

- ٥- أما دراسة الشواربي فركزت على العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة؛ وأثر الحوكمة على ترشيد قرارات الاستثمارية.
 - ٦- اهتمت دراسة السعدني بوضع أطر حاكمة للعلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة.
 - ٧- أما محور دراسة محمد عبد الفتاح فارتكز على إبراز دور المراجعة الداخلية في تعظيم قيمة المنظمة والسعي حثيثاً نحو خفض المخاطر التي تواجه المنظمة.
 - ٨- واهتمت دراسة خالد لبيب بصفة أساسية بتوضيح كنهه العلاقة بين مدخل القيمة المضافة ونموذج التقويم المتوازن للأداء والمراجعة الداخلية.
 - ٩- أما دراسة خالد لبيب فركزت على الجوانب البيئية سواء للمراجعة الداخلية أو حوكمة الشركات.
 - ١٠- تعتبر دراسة أبو العزم إحدى الدراسات الهامة المرتبطة بمجال هذا البحث باعتبار أن إدارة المراجعة تدرج تحت لجان المراجعة وكلاهما من المحاور الهامة لتفعيل حوكمة الشركات.
 - ١١- توصلت دراسة محمد إسماعيل إلى صياغة المقومات الأساسية لتطوير المراجعة الداخلية في إطار حيز حوكمة الشركات في مصر . وساهمت الدراسة في تبيان العلاقة المحورية بينهما.
 - ١٢- تعتبر دراسة محمد عبده من الدراسات التطبيقية التي أبرزت بعض الآليات التي لها تأثير بالغ على حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية.
- وتكفي دراسة الباحث هذه حيث تتناول بالتحليل على المستوى الفكري الدور الشامل والمعاصر للمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مع التركيز على المراجعة الداخلية من عدة مداخل أهمها: المراجعة الداخلية كمهنة، ودورها في إدارة الخطر، وأثر جودة عملية المراجعة الداخلية على تفعيل حوكمة الشركات وعلاقتها بلجنة المراجعة، وما طرأ على المراجعة الداخلية من معايير دولية ومصرية صدرت عن منظمات مهنية ومعاهد علمية وكذاك القرارات الوزارية.
- أما على المستوى الميداني، فقد قام الباحث بدراسة ميدانية لعينة في قطاع شركات التأمين.

3- المراجعة الداخلية في ضوء حوكمة الشركات (الاطار الفكري للدراسة)

لم يستحوذ مصطلح ما فكر خبراء تقييم الشركات وكذلك المحاسبين والمراجعين، مثلما حدث مع مصطلح الحوكمة Governance أو حوكمة الشركات Corporate Governance هو مصطلح فرض نفسه وأوجدته ظروف غير عادية اجتاحت بعض الأسواق المالية والقت بتداعياتها وظلالها على سحب من الشك والشكوك حول مصداقية البيانات التي تصدر عن هذه الشركات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بصفة خاصة في ترشيد القرارات، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات.

وتأتي المراجعة الداخلية في مركز الصدارة من حوكمة الشركات كعامل فاعل وضابط هام لحوكمة الشركات.

يشير مصطلح حوكمة الشركات (13) إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملاك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وي طرح هذا المفهوم إجابات تساؤلات أهمها:

كيف يضمن المستثمرون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟
كيف يتأكد المستثمرون من أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟

كيف يتمكن المستثمرون من رقابة الإدارة بشكل فعال؟
لقد نالت حوكمة الشركات إهتماما بالغا منذ نهاية القرن الماضي وقد شمل هذا الاهتمام كثيرا من الهيئات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD وصندوق النقد الدولي، والدولة، والتي حرصت على التوصل إلى أسس مبادئ ومقومات الحوكمة.

يرى الباحث أن الحوكمة مصطلح يشير إلى مجموعة القواعد والترتيبات التي تحكم وتضبط الحوكمة والمسئوليات بين كل من الملاك والإدارة أو غيرهم من الأطراف المعنية بالشركة وهناك العديد من البواعث والدوافع التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة خلال السنوات العشر الأخيرة لعل أبرزها الحاجة الملحة إلى استعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية.

وعلى الرغم مما حظيت به الحوكمة من اهتمام، إلا إنه في مصر ربما لا تزال حتى وقت قريب تحظ به بنفس القدر من الاهتمام لاسيما من قبل الباحثين، وعلى مستوى الأدبيات فإن مصطلح ومفهوم المراجعة الداخلية لم يلق الأهتمام الكافي في علاقتة بالحوكمة.

لقد تضمن الإصدار الأول للحوكمة على المبادئ الخمسة التالية (14):

- حقوق المساهمين.
- المعادلة المتكافئة والعادلة لجموع المساهمين.
- تفعيل دور أصحاب المصالح.

- الإفصاح والشفافية.

- مسؤوليات مجلس الإدارة.

تم مراجعة هذه المبادئ (OECD) (15) وتضمنت بالإضافة إلى المبادئ السابقة مبدأ جديد يتعلق بتوفير الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة. كما معهد التمويل الدولي فقد طرح خمسة مجالات أساسية لمبادئ حوكمة الشركات هي: (16)

- حماية حقوق المساهمين

- هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة.

- الشفافية في هيكل الملكية والرقابة.

- البيئة التنظيمية.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (17) أن الحوكمة هي "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون المجتمع على كافة مستوياته"

تعد تم صياغة مبادئ منظمة (OECD) بحيث تحقق الأهداف التالية (18).

السعي نحو التطبيق الأفضل لمبادئ حوكمة الشركات، وتوفير الإطار المفاهيمي والتطبيقي لضمان فعالية حوكمة الشركات، والفهم الواعي للعلاقات المترابطة بين حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

وتأسيسا على ما سبق، فإن هناك عدة مجالات أساسية تتطوي تحت مبادئ حوكمة الشركات أهمها: تنظيم حقوق حملة الأسهم والحفاظ عليها، تحقيق العدالة بين جموع المساهمين، دور الشركاء الأساسيين في تعزيز قواعد حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، دعم دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.

وأخيرا يمكن القول بأن أهمية حوكمة الشركات تكمن في كونها عملية ضرورية لضمان بلوغ الشركات لأهدافها الرامية خاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم، وممارسة دورهم الرقابي على أداء الشركات، وعلى أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى حماية حقوق أصحاب الصالح والأطراف المرتبطة بالشركة.

وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات وفي الوقت ذاته عنصرا فاعلا من عنصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل يتم داخل المنظمة، وأيضا آلية هامة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تصنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والمصادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية.

وتكتسب المراجعة الداخلية مصداقيتها كمهنة من ثقة الجهات المستفيدة منها في جودة أداء المراجعين الداخليين الذين ينتمون إليها، وفي التأكيد الموضوعي الذي توفره إدارة أو قسم المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة في المنظمات المختلفة.

فهي نشاط تقويمي مستقل يستهدف مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها باعتبارها ركيزة لخدمة الإدارة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى هي رقابة إدارية تهتم بقياس وتقويم فاعلية الأدوات الرقابية الأخرى، ووفقا لهذا التعريف تشتمل وظيفة المراجعة الداخلية على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية، فحص وتقويم مدى سلامة وكفاية تطبيق آليات الرقابة المحاسبية والمالية، التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط المرسومة، تقويم مدى صحة وكفاية إجراءات المحاسبة عن الأصول وحمايتها وكذلك تقويم أداء الشركة ككل، وتقويم المقترحات بشأن تطور وتحسين الأداء⁽¹⁹⁾.

أما هيئة سوق المال⁽²⁰⁾ فتعرف المراجعة الداخلية بأنها إدارة مستقلة يتم إنشاؤها داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطة الشركة المختلفة وذلك بعرض مساعدة المسؤولين فيها على القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها وتساعد إدارة المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها وحماية أصولها. وهناك عدد من المعايير الواجب توافرها في إدارة عملية المراجعة الداخلية بالشركة أهمها⁽²¹⁾.

(1) الاستقلال التنظيمي.

(2) الموضوعية.

(3) التأهيل المهني للمراجعين الداخليين.

(4) بذل العناية المهنية اللازمة.

(5) الرقابة النوعية (مراقبة جودة عملية المراجعة الداخلية).

يحكم أداء وظيفة المراجعة الداخلية مجموعة متنسقة من المعايير المهنية التي تستهدف تحقيق

مايلي⁽²²⁾:

• وضع المبادئ الأساسية التي تعبر عما يجب أن تكون عليه ممارسة المراجعة الداخلية.

• توفير إطار يحكم أداء أنشطة المراجعة الداخلية التي يمكن أن تضيف قيمة للشركة محل المراجعة.

• وضع أساس يمكن استخدامه لتقييم أداء إدارة المراجعة الداخلية.

• زيادة إمكانية تحسين عمليات المنظمة محل المراجعة.

ذكر معهد المراجعين الداخليين Institute Of Internal Auditors Research Foundation عام

2003 (IIARF) إن المراجعة الداخلية تلعب دورا أساسيا في حوكمة الشركات من خلال الرقابة على

المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي، وفي زيادة

ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة⁽²³⁾.

وعرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) The Institute Of Internal Auditors . عملية

الحوكمة بأنها " تلك الإجراءات التي يتبعها حملة الأسهم بغية تحقيق إدارة أفضل للمخاطر التي تتعرض لها

المنظمة ورقابة كافة أنشطتها " ⁽²⁴⁾.

وفي إطار علاقة إدارة المراجعة الداخلية بحوكمة الشركات ورد ما يلي: (25)
يجب أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم عملية الحوكمة في الوحدة محل المراجعة وتقديم توصيات المناسبة بشأنها، وذلك وصولاً للأهداف التالية:
- دعم قواعد السلوك والقيم المناسبة في المنظمة.
- التأكيد على فعالية أداء إدارة المنظمة والمساءلة التنظيمية فيها.
- تبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر وفعالية الرقابة للمستويات الإدارية المناسبة في الوحدة.
- تسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بفاعلية بين الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين وإدارة المنظمة.
واستكمالاً للإطار الفكري للمراجعة الداخلية يقترح الباحث عدة مداخل لتحسين استخدام المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات يوجزها الباحث فيما يلي:

أولاً: مدخل المراجعة الداخلية كمهنة.
ثانياً: مدخل المعايير والمنظمات المهنية.
ثالثاً: مدخل جودة المراجعة الداخلية.
رابعاً: مدخل إدارة الخطر.
وقبل التعرض للجوانب التحليلية للمداخل السابقة، يجدر الإشارة إلى أن تلك المداخل تم طرحها في ضوء المفهوم الشامل والمعاصر للمراجعة الداخلية ويتضح ذلك في الجزء التالي:

١-٣-١ مدخل المراجعة الداخلية كمهنة

تعتبر المراجعة الداخلية كمهنة أحد المحاور الهامة التي يركز عليها نجاح إطار حوكمة الشركات في تحقيق أهدافه المنشودة، ومن ثم أصبح الأمل معقوداً على السعي نحو تحسين أداء مهنة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة ومهارة المراجع الداخلي.

ولقد ساهم معهد المراجعين الداخليين (IIA) Institute of Internal Auditors

مساهمة فاعلة في مواجهة المتغيرات التي تموج بها البيئة المعاصرة ومن أهمها حوكمة الشركات، معالجة المعلومات فضلا عن المتغيرات الأساسية المتعلقة بالمراجعة الداخلية كمهنة، ومنها تقديم اطار عام لأنشطة المراجعة الداخلية بما يكفل زيادة القيمة المضافة للمنظمة، وضع أسس لتقويم أداء المراجعة الداخلية، تحسب مستوى أداء العمليات التنظيمية والتشغيلية توفير آليات لتوكيد جودة عملية المراجعة، وضع معايير عليا الجودة للأعتراف بخدمات المراجعة الداخلية.⁽²⁶⁾

انطلاقا من المفهوم المعاصر والشامل للمراجعة الداخلية ومواكبة المتغيرات المعاصرة، فقد عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) ⁽²⁷⁾ حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأنشطة يتم أدائها وفق اجراءات محددة تتم من خلال ممثلى أصحاب المصالح بما يكفل ادارة ومراقبة المخاطر التي تواجه المنظمة مع التركيز على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي الى تحقيق أهداف المنظمة ويظهر قيمتها، مع التأكيد على أن يقع عبء ممارسة أنشطة حوكمة الشركات على حملة الأسهم وأصحاب المصالح في المنظمة اعمالا لنظرية الوكالة.

ولقد قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) باعادة تقييم المبادئ التي تحكم المهنة والمهارات التي يتعين أن يتسم بها المراجع الداخلي، وكذا مراجعة شاملة لمعايير المهنة وآداب المهنة ووضع تعريف شامل للمراجعة الداخلية، لرفع وتطوير مستوى الأداء المهني لها، والأرتقاء بمستوى المراجع الداخلي.⁽²⁸⁾

ويمكن ايجاز الاتجاه نحو المهنية في المراجعة الداخلية على النحو التالي:⁽²⁹⁾

- (1) ان اختلاف المجال، والهدف، والأساليب، والمخرجات والعملاء كلها عوامل كفيلة بابرار المراجعة الداخلية باعتبارها عملا مهنيا متميزا وفريدا.
- (2) يتحقق خلق المهنة في المراجعة الداخلية بتفاعل عوامل ثلاثة هي فعالية فكر المراجع، ترك الانطباع المهني في تفكير الادارة، ومجتمع الأعمال والمجتمع الأكاديمي والمجتمع عامة.
- (3) ان المقومات المهنية للمراجعة الداخلية قد توافرت، وتتضمن الأساس النظرى ومستويات الاداء ودستور الآداب وسلوكيات المهنة، وأعتراف المجتمع، ووجود المنظمات المهنية المعنية.

ثانيا:مدخل معايير المراجعة والمنظمات المهنية

بالدراسة التحليلية لبعض معايير المراجعة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 166 لسنة 2008، لاحظ الباحث بأن هناك ثلاثة معايير يمكن أن تتدرج تحت موضوع جودة المراجعة وهي معيار المراجعة المصرى رقم (220) والخاص بمراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية، ومعيار المراجعة المصرى رقم (250) والخاص بمراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم

مالية، وكذلك معيار المراجعة المصري رقم (260) والخاص بالاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة.

فمعيار المراجعة المصري رقم (220) والخاص بمراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية يهدف الى وضع معايير وتوفير ارشادات عن المسؤوليات المحددة للعاملين بالمؤسسة المتعلقة بإجراءات مراقبة الجودة على عمليات مراجعة المعلومات المالية التاريخية بما في ذلك مراجعة القوائم المالية.

أما فيما يختص بضرورة مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية، فقد استهدف معيار المراجعة المصري رقم (250) وضع أسس وتوفير ارشادات تتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات عن مراعاة القوانين والأنظمة واللوائح عند مراجعة قوائم مالية. ويرى الباحث أن الالتزام بتلك القوانين واللوائح يعتبر دعامة أساسية من دعائم الحوكمة.

وبالرجوع الى معيار المراجعة المصري رقم (260) والخاص بضرورة الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة، فقد سعى هذا المعيار الى وضع أسس وتوفير ارشادات حول كيفية مناقشة نتائج مراجعة القوائم المالية بين مراقب الحسابات وبين الجهة أو الشخص المسؤول عن الحوكمة في المنشأة. وتتعلق تلك المناقشات بموضوعات المراجعة ذات الصلة بالحوكمة كما هو موضح في هذا المعيار. ولا يوفر هذا المعيار ارشادات خاصة بالاتصال بين المراقب وطرف ثالث خارج المنشأة لجهة تراقبية أو رقابية.

ويرى الباحث أن هذا المعيار لم يتعرض للمراجعة الداخلية كأحد الأطراف المسؤولة عن الحوكمة، كما لم يتناول دور المراجعة الداخلية في تحقيق التكامل مع مراقب الحسابات الخارجى.

ثالثاً: مدخل جودة المراجعة الداخلية

تعرض مفهوم جودة المراجعة Audit Quality لمناقشات كثيرة على مدى بعيد، وتعددت تعريفات جودة المراجعة وتناولها كثير من الباحثين والمهنيين من عدة جوانب، وفي الدراسة التي اجراها Thomas⁽³⁰⁾ في عام 1994 حول مستخدمى القوائم المالية حول مستخدمى القوائم المالية خلصت الدراسة الى أن 70% من المستثمرين يعتقدون بأن جودة عملية المراجعة تعنى مصداقية المعلومات الواردة بتلك القوائم المالية وتما خالية من الغش والتدليس.

ويمكن تعريف جودة عملية المراجعة Audit Quality بانها الوسائل والاجراءات التى يتعين اتباعها لضمان تنفيذ عملية المراجعة Auditing Engagement بدرجة عالية من الجودة.⁽³¹⁾

رابعاً: مدخل ادارة الخطر

أصبح مفهوم المراجعة الداخلية من المفاهيم الواسعة والتي تشتمل على أنشطة تقليدية، وتسعى الى تحقيق هدف الحماية، وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة الى الأنشطة الأخرى مثل الأنشطة الاستشارية، وادارة الخطر Risk Management (32).

ولقد أشار قانون Sarbanes Oxley Act (SOX) الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أشار بوضوح الى اتساع دور المراجعة الداخلية ليشتمل على ادارة الخطر، وعرض تقرير عن مدى فاعليتها على المساهمين، ويبرز دور مجلس الادارة جلياً في الزام ادارة المراجعة الداخلية بتقديم المزيد من التأكيدات حولها. (33)

فرض قانون (SOX) افصاحات جديدة عن نظام الرقابة الداخلية. فقد طالبت الفقرة (404) من الإدارة أن تفصح سنوياً عن تقييمها لهيكل الرقابة الداخلية للشركة، كما يجب أن يشتمل هذا الإفصاح على رأي مراجع حسابات الشركة الخارجي في تقييم إدارة الشركة للرقابة الداخلية، وكذلك تقييمه المنفرد بشأن هيكل الرقابة الداخلية للشركة. ولهذا يمكن القول أن الفقرة (404) من قانون (SOX) تركز على الرقابة الداخلية على التقارير المالية، كما أن المراجع الخارجي يجب أن يقوم بإبداء ثلاثة آراء في التقرير المالي السنوي: الرأي الأول عن القوائم المالية، ورأيه في تقييم الإدارة لفعالية الرقابة الداخلية، والرأي الأخير حول فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية من خلال تقييمه لذلك. في حين أن تركيز الفقرة (302) من قانون (SOX) تكون على التحقق من فعالية ضوابط وإجراءات الإفصاح في التقارير السنوية والربع سنوية.

وعلاوة على ذلك، تتطلب الفقرة (302) من قانون (SOX) الآتي: (1) تقييم الإدارة لفعالية " ضوابط وإجراءات الإفصاح" التي يمكن تعريفها بأنها "ضوابط وإجراءات أخرى للمصدر والتي تهدف إلى ضمان أن تكون المعلومات المطلوب الإفصاح عنها في التقارير المقدمة بموجب قانون البورصة قد تم تسجيلها، وتلخيصها والتقرير عنها، في الفترات الزمنية المحددة في قواعد البورصة"، (2) تقديم تقرير عن نتائج التقييم، و(3) الإشارة إلى أي تغييرات هامة في الرقابة الداخلية منذ آخر تقرير لوري مقدم.

ومن الواضح تماماً أن الفقرات (302) و (404) من قانون (SOX) تمثل تغيير هيكلي متميز للغاية في بيئة إعداد التقارير المالية للشركات في أسواق رأس المال. (34)

ويرى الباحث أن المراجعة الداخلية تأتي كمحور أساسي للحكومة لتجسد الفعالية المنشودة، وذلك في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية حوكمة الشركات، فيتعين على المنظمات من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح وتتسم بالمصادقية من قبل أصحاب المصالح أن تقوم بتفعيل عملية المراجعة الداخلية.

ولضمان تنفيذ هذه الأعمال في منظومة الحوكمة لا بد من وجود التنظيم الإداري والمهني المتكامل ويشتمل على مجلس الإدارة، المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين. ويخلص الباحث إلى أن تحسين استخدام المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات يعتمد على أربعة مداخل أساسية هي:

- مدخل المراجعة الداخلية كمهنة.
- مدخل المعايير والمنظمات المهنية.
- مدخل جودة المراجعة الداخلية.
- مدخل إدارة الخطر.

4- الدراسة الميدانية

1/4 طبيعة الدراسة الميدانية:

يتمثل المجال الأساسي لهذا البحث في دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في قطاع شركات التأمين، واستخلاص ما أسفرت عنه حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في ظل الدراسات النظرية والممارسات العملية، لذلك اشتملت الدراسة الميدانية على عدة عناصر أساسية مرتبة على النحو التالي:

1/1/4 أهداف الدراسة الميدانية:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة الميدانية في تقييم دور المراجعة الداخلية كعنصر هام في بيئة شركات التأمين، وكيف يمكن تحسين استخدام المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس للدراسة الميدانية عدة أهداف فرعية أهمها:

1- أهم مداخل وعناصر المراجعة الداخلية والتي تؤثر على فاعلية حوكمة الشركات.

2- أهم الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في تحقيق فاعلية حوكمة الشركات.

2/1/4 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: حوكمة الشركات.

المتغيرات المستقلة:

العوامل المتعلقة بفاعلية المراجعة الداخلية وأثرها على حوكمة الشركات وتشمل المحاور الأربعة

التالية:

المحور الأول: أهمية التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي وأثره على تفعيل حوكمة الشركات (التأهيل الذاتي)

1/1. استقلال المراجع الداخلي.

2/1. التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي.

3/1. إرساء محاور المسألة التأديبية والتشديد على العقوبات المدنية والتأديبية.

المحور الثاني: تخطيط عملية المراجعة على أساس الخطر وأثره على تفعيل حوكمة الشركات: 1/2

أهمية إعداد برنامج للمراجعة

2/2 أهمية وضع تقرير مبدئي للمخاطر الملائمة للنشاط محل المراجعة

3/2 أهمية مراعاة المخاطر الجوهرية عند تخطيط عملية المراجعة

4/2 أهمية قيام إدارة المراجعة الداخلية بتقييم عملية الحوكمة.

5/2 أهمية قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير دوري عن مدى التزامها بالحوكمة.

6/2 أهمية قيام المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة.

المحور الثالث: مهنة المراجعة الداخلية وأثرها على الحوكمة بين الواقع والمأمول

1/3 أهمية وجود منظمات مهنية تشرف على تنظيم مهنة المراجعة الداخلية.

2/3 أهمية قيام المراجع الداخلي بإعداد دليل لمساعدة إدارة المنظمة في تحديد وتحليل المخاطر.

3/3 أهمية الاستعانة بخبراء من خارج الشركة في مجال المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى زيادة

وجودة التقارير والقوائم المالية.

4/3 أهمية قيام مجلس الإدارة بإعادة النظر في نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية سنوياً.

5/3 ضرورة إرساء معايير أداء مهني جديدة ترشد المراجع الداخلي إلى أنسب مداخل القيام بمهام

المراجعة وإعادة الصياغة والتعديل في مسؤوليات المراجع الداخلي.

6/3 أهمية توسيع دائرة أنشطة المراجعة الداخلية بحيث تشمل تحليل إستراتيجيات المنظمة.

المحور الرابع : ويشتمل على المحاور الثلاثة مجتمعة معاً.

3 / 1 / 4 . بيانات الدراسة :

تتوزع هذه الدراسة نوعين من البيانات : بيانات نظرية ، وبيانات ميدانية.

البيانات النظرية :

وهي تمثل بيانات الجانب النظري من البحث حيث قام الباحث بمسح للدارسات السابقة ومراجعة

التي المنشورة في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، كذلك كل ما تصدره المنظمات المهنية

كجتمعة بتنظيم مهنة المراجعة الداخلية، وكذلك الموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

البيانات الميدانية :

وهي تمثل بيانات الجانب الميداني من البحث ، حيث يستهدف هذا الجانب الميداني للدراسة تجميع

البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة ، ويتم ذلك من خلال تقييم قائمة استبيان تشتمل على الأسئلة

التي تجميع البيانات المطلوبة بغية الوقوف على كيفية تحسين استخدام المراجعة الداخلية في تفعيل

مدى حوكمة الشركات والتي تعكسها فروض الدراسة.

تصميم قائمة الاستبيان :

يعتمد البحث في تجميع البيانات على إعداد استبيان (استقصاء) يتفق مع الأهداف العامة للبحث

ويساعد على استطلاع آراء المراجعين الداخليين والمفتشين في الشركات محل البحث ، وتحليل البيانات

إحصائياً لاختبار فروض الدراسة وسوف يتم اختيار عينة من مجتمع الدراسة .

ويعتمد البحث في تحليل الاستبيان واختبار فروض البحث إحصائياً على بعض الأساليب الإحصائية
Spss win وباعتبار أن البيانات وصفية فسوف يتم استخدام ما يلي :

1- اختبار T.Test

2- استخدام اختبار الرتب Spearman

3- إحصائيات وصفية (التكرارات والنسب) ومعامل الاختلاف

4- معامل الثبات الفاكرومباخ

اختبار قائمة الاستبيان :

يتم اختبار قائمة الاستبيان على مرحلتين : المرحلة الأولى تم فيها اختبار مدى صدق القائمة .
ولاختبار مدى صدق القائمة قام الباحث - بعد تصميم قائمة الاستبيان بعرضها على سبعة من أساتذة
المحاسبة والمراجعة في جامعات طنطا والزقازيق والقاهرة وذلك لاختبار مدى صدق محتوى القائمة
Content Validity ، وقد أجمعوا على أن قائمة الاستبيان تقوم بتجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض
الدراسة وقام بعض السادة المحكمين بطرح بعض الملاحظات على بعض النقاط تم أخذها في الحسبان عند
صياغة قائمة الاستبيان في شكلها النهائي.

أما فيما يتعلق باختبار مدى وضوح قائمة الاستبيان فقد تم عرضها على عشرة أفراد من مجتمع
البحث للتأكد من مدى وضوحها وسهولة فهمها، حيث أوضح الباحث لكل منهم أن الهدف من هذا البحث هو
دراسة مدى تأثير العوامل الواردة بقائمة الاستبيان على فاعلية المراجعة الداخلية، وكذلك الوقوف على مدى
تأثير جودة المراجعة الداخلية وانعكاسها على حوكمة الشركات.

4 / 1 / 4 . تحديد مجتمع الدراسة وحجم العينة :

تمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية في بعض شركات التأمين
فضلاً عن المراجعين بإدارة التفتيش في بعض شركات التأمين.

ولقد تم تحديد حجم عينة الدراسة بعدد (20) مفردة للمراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية،
(20) مفردة للمراجعين بإدارة التفتيش والرقابة الداخلية وقد اختار الباحث تلك العينة لإجراء الدراسة
الميدانية عليها وذلك لصعوبة اختيار عينة عشوائية لعدم توافر إطار محدد لمجتمع الدراسة.

وتتمثل العينة المختارة للدراسة فيما يلي :

1. عينة من إدارة المراجعة الداخلية في قطاع شركات التأمين في جمهورية مصر العربية قوامها (20)

مفردة أما وحدة المعاينة لهذه العينة فكانت عضو إدارة المراجعة الداخلية وتتسم هذه العينة بعدة

سمات منها :

١- بها تمثل شركات تأمين قطاع الأعمال العام (شركة مصر للتأمين وقد أدمجت معها الشركة المصرية لإعادة التأمين وشركة الشرق للتأمين) ، وكذا شركة قطاع عام (الشركة الأهلية للتأمين) *
٢- كما تتمثل تلك العينة في كبريات شركات تأمين مساهمة قطاع مشترك تجمع بين المال العام والقطاع الخاص والتي يزيد رأسمالها عن 50 مليون جنيه مصري (شركة قناة السويس للتأمين ، شركة المهندس للتأمين ، شركة الدلتا للتأمين ، الشركة الفرعونية للتأمين)

٣- تتميز هذه الشركات بالإمكانات التنظيمية والبشرية والمادية التي تمكنها من أداء ومهامها بشكل كفء

٤- عينة من إدارة التفتيش والرقابة الداخلية بشركات التأمين المشار إليها في البند السابق قوامها (20 شركة) أما وحدة المعاينة لهذه العينة فكانت عضو إدارة التفتيش والرقابة الداخلية.

٤ / 1 / 5 - أساليب تحليل البيانات :

١- قام الباحث باستخدام أسلوب ارتباط الرتب (Spearman) لتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة في

٢- فرض من الفروض وتحديد مدى معنوية هذه العلاقة.

٤ / 1 / 6 - تجميع بيانات الدراسة :

١- تطلب إجراء هذا البحث توافر مجموعة من البيانات الأولية اللازمة لاختبار فروض الدراسة قام

٤ / 1 / 7 - إعداد وتجهيز البيانات :

١- قام الباحث في هذه المرحلة بإعداد وتجهيز بيانات الدراسة التي تم تجميعها بطريقة تصلح لاختبار

٢- وقد قام الباحث بتفريغ قوائم الاستبيان ، وإعداد البيانات لإدخالها للحاسب الآلي لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة . ولقد بلغ عدد قوائم الاستبيان التي تم تعبئها (40) قائمة بنسبة 100 %.

١- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 246 لسنة 2006 بإنشاء الشركة القابضة للتأمين وأصبحت شركات مصر للتأمين والشرق والأهلية والمصرية لإعادة التأمين شركات تابعة للشركة القابضة وخاضعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 في شأن شركات قطاع الأعمال العام.

٢- صدر قرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 الخاص بتطبيق معايير المحاسبة المصرية متوافقة مع المعايير الدولية يطبقها على شركات التأمين اعتباراً من ميزانية 2007 - 2008.

وتم تقسيم أداة الدراسة إلى أربعة محاور أساسية هي :

1- أهمية التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي.

2- تخطيط عملية المراجعة وأثره على تفعيل حوكمة الشركات.

3- مهنة المراجعة الداخلية وأثرها على الحوكمة بين الواقع والمأمول .

4- المحور الرابع : ويشتمل على المحاور الثلاثة مجتمعة معا وقد احتوى كل محور على مجموعة من

العبارات التي يتم الإجابة عليها بمقياس متدرج خماسي التقييم .

مقياس ليكرت - ثم إعطاء أوزان مرجحة لكل اختيار كالتالي :

المقياس	هام جدًا	هام	متوسط الأهمية	قليل	عديم
الوزن المرجح	5	4	3	2	1

وللاطمئنان على أداة الدراسة وجودة قياسها للظاهرة موضوع الدراسة ، قام الباحث بقياس

معامل الثبات من خلال الفاكرومباخ لكل بعد من أبعادها ولكل فئة من فئتي الدراسة .

كما قام الباحث بحساب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للعبارات ولإبعاد

الدراسة ، وتم منها حساب أهمية العوامل بالنسبة لبعضها ولإثبات صحة الفروض قام الباحث بإجراء

اختبار (ت) ومعنويته وتم تحديد مستوى المعنوية عند 0.05

تم هذا باستخدام الحاسب الآلي على حزم البرامج الإحصائية Spss Win وهو من البرامج

العالمية التي تستخدم في هذا المجال

4 / 2 . تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

في ضوء قوائم الاستبيان التي تم تعبئتها وتحليلها أمكن الوصول إلى النتائج التالية :

بدأ البحث بإجراء اختبار مدى صدق أداة الدراسة من خلال الفاكرومباخ ويوضح الجدول رقم

(1 ، 2) عينة الدراسة وكذا اختبار الفاكرومباخ .

جدول رقم (1)

يبين توزيع عينة الدراسة حسب الفئات الوظيفية

الفئة	العدد	%
عضو إدارة المراجعة الداخلية	20	50 %
عضو إدارة التفتيش والرقابة الداخلية	20	50 %
الإجمالي	40	100 %

يشير الجدول رقم (1) إلى عينة المراجعين الداخليين في المنظمات موضوع الدراسة حيث بلغ عدد (20) مراجع داخلي بنسبة 50 % من إجمالي عينة الدراسة، أما عدد المفتشين فبلغ (20) مفتش بنسبة 50 % من إجمالي العينة البالغة 40 بنسبة 100 %.

جدول رقم (2)

معامل الثبات الفاكرومياخ لفتني الدراسة

العينة	معامل الثبات والصدق
إجمالي العينة	0.7803
عينة المراجعين	0.8112
عينة المفتشين	0.7385

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات ألفا تراوحت بين 0.8112 ، 0.7385 لعوامل الدراسة وصعياً تطمئن إلى ثبات أداة الدراسة ، ويود الباحث أن يشير إلى أن معامل ألفا قيمته تتراوح بين صفر، وكما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق أداة الدراسة طبقاً لقاعدة كرس كل اختبار ثابت صادق ، وليس كل اختبار صادق ثابت.

1 / 2 / 4 تحليل آراء أعضاء إدارة المراجعة الداخلية وأعضاء إدارة التفتيش الداخلي

جدول (3)

يوضح استجابات عينة الدراسة الإجمالية

الإجمالي	عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا		
40	0	0	2	1	37	التكرارات	سؤال 1
100	0	0	0.05	0.025	0.925	النسب %	
40	0	0	0	5	35	التكرارات	سؤال 2
100	0	0	0	0.125	0.875	النسب %	
43	0	0	5	9	29	التكرارات	سؤال 3
100	0	0	0.125	0.225	0.725	النسب %	
40	0	1	1	11	27	التكرارات	سؤال 4
100	0	0.025	0.025	0.275	0.675	النسب %	
40	0	0	4	13	23	التكرارات	سؤال 5
100	0	0	0.1	0.325	0.575	النسب %	

40	0	2	2	17	19	التكرارات	السؤال 6
100	0	0.05	0.05	0.425	0.475	النسب %	
40	0	2	3	9	26	التكرارات	السؤال 7
100	0	0.05	0.075	0.225	0.65	النسب %	
40	0	1	5	3	31	التكرارات	السؤال 8
100	0	0.025	0.125	0.075	0.775	النسب %	
40	0	0	1	8	31	التكرارات	السؤال 9
100	0	0	0.025	0.2	0.775	النسب %	
40	0	2	1	15	22	التكرارات	السؤال 10
100	0	0.05	0.025	0.375	0.55	النسب %	
40	0	3	7	9	21	التكرارات	السؤال 11
100	0	0.075	0.175	0.225	0.525	النسب %	
40	0	3	5	10	22	التكرارات	السؤال 12
100	0	0.075	0.125	0.25	0.55	النسب %	
40	0	0	4	9	27	التكرارات	السؤال 13
100	0	0	0.1	0.225	0.675	النسب %	
40	0	1	7	15	17	التكرارات	السؤال 14
100	0	0.025	0.175	0.375	0.425	النسب %	
40	0	4	2	6	28	التكرارات	السؤال 15
100	0	0.1	0.05	0.15	0.7	النسب %	

نستخلص من الجدول السابق أن الأغلبية العظمى لعينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على المقياس (هام جدًا و هام) على الأسئلة المطروحة في الاستبيان حيث بلغت نسبة الموافقة على المقياس هام جدًا و بالنسبة للسؤال الأول 92.5 % بينما نسبة 2.5 % على المقياس هام لذات السؤال ، بينما أشار 5 % العينة إلى المقياس متوسط الأهمية.

يمكن القول إجمالاً بأن اتجاه العينة نحو الاستبيان اتجاهاً إيجابياً حيث تتركز النسبة العظمى في المقياس هام و هام جدًا .

ويتضح من الجدول رقم (3) ما أسفر عنه التحليل لعينة قوامها (40) مفردة ، (20) مفردة لأعضاء إدارة المراجعة الداخلية و (20) مفردة لأعضاء إدارة التفتيش والرقابة الداخلية.

جدول (4)

استجابات عينة المراجعين

الإجمالي	عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا		
20	0	0	0	2	18	التكرارات	السؤال 1
100	0	0	0	0.1	0.9	النسب %	
20	0	0	0	2	18	التكرارات	السؤال 2
100	0	0	0	0.1	0.9	النسب %	
20	0	0	4	4	12	التكرارات	السؤال 3
100	0	0	0.2	0.2	0.6	النسب %	
22	0	0	0	14	6	التكرارات	السؤال 4
100	0	0	0	0.7	0.3	النسب %	
20	0	0	2	8	10	التكرارات	السؤال 5
100	0	0	0.1	0.4	0.5	النسب %	
24	0	0	0	8	12	التكرارات	السؤال 6
100	0	0	0	0.4	0.6	النسب %	
20	0	2	2	3	13	التكرارات	السؤال 7
100	0	0.1	0.1	0.15	0.65	النسب %	
20	0	0	0	4	16	التكرارات	السؤال 8
100	0	0	0	0.2	0.8	النسب %	
20	0	0	1	4	15	التكرارات	السؤال 9
100	0	0	0.05	0.2	0.75	النسب %	
20	0	1	1	10	8	التكرارات	السؤال 10
100	0	0.05	0.05	0.5	0.4	النسب %	
20	0	2	4	5	9	التكرارات	السؤال 11
100	0	0.1	0.2	0.25	0.45	النسب %	
20	0	2	3	5	10	التكرارات	السؤال 12
100	0	0.1	0.15	0.25	0.5	النسب %	
20	0	0	0	7	13	التكرارات	السؤال 13

100	0	0	0	0.35	0.65	النسب %	السؤال 14
20	0	0	5	6	9	التكرارات	
100	0	0	0.25	0.3	0.45	النسب %	
20	0	4	1	2	13	التكرارات	السؤال 15
100	0	0.2	0.05	0.1	0.65	النسب %	

يشير الجدول السابق (جدول 4) إلى أن الأغلبية العظمى لعينة الدراسة تميل إلى الموافقة على الأسئلة المطروحة بالاستبيان بدرجة هام جدا وهام حيث بلغت نسبة الموافقين على المقياس (هام جيدات وهام) بالنسبة للسؤال الأول 95 % وبنسبة 5 % للمقياس متوسطة الأهمية. ويمكن القول إجمالاً بأن اتجاه عينة المراجعين نحو الاستبيان يميل إلى الاتجاه الإيجابي حيث تتركز النسبة العظمى في المقياس هام جداً وهام .

جدول (5)

استجابات عينة المفتشين

الإجمالي	عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا		
20	0	0	0	1	19	التكرارات	السؤال 1
100	0	0	0	0.05	0.95	النسب %	
20	0	0	0	3	17	التكرارات	السؤال 2
100	0	0	0	0.15	0.85	النسب %	
20	0	0	1	5	14	التكرارات	السؤال 3
100	0	0	0.05	0.25	0.7	النسب %	
20	0	1	1	5	13	التكرارات	السؤال 4
100	0	0.05	0.05	0.25	0.65	النسب %	
20	0	0	2	5	13	التكرارات	السؤال 5
100	0	0	0.1	0.25	0.65	النسب %	
20	0	0	2	11	7	التكرارات	السؤال 6
100	0	0	0.1	0.55	0.35	النسب %	
20	0	0	1	6	13	التكرارات	السؤال 7
100	0	0	0.05	0.3	0.65	النسب %	

20	0	1	1	3	15	التكرارات	السؤال 8
100	0	0.05	0.05	0.15	0.75	النسب %	
20	0	0	0	4	16	التكرارات	السؤال 9
100	0	0	0	0.2	0.8	النسب %	
20	0	0	1	5	14	التكرارات	السؤال 10
100	0	0	0.05	0.25	0.7	النسب %	
20	0	1	3	4	12	التكرارات	السؤال 11
100	0	0.05	0.15	0.2	0.6	النسب %	
20	0	1	3	4	12	التكرارات	السؤال 12
100	0	0.05	0.15	0.2	0.6	النسب %	
20	0	1	2	5	12	التكرارات	السؤال 13
100	0	0.05	0.1	0.25	0.6	النسب %	
20	0	1	2	9	8	التكرارات	السؤال 14
100	0	0.05	0.1	0.45	0.4	النسب %	
20	0	0	1	4	15	التكرارات	السؤال 15
100	0	0	0.05	0.2	0.75	النسب %	

نستخلص الجدول السابق (جدول 5) أن أغلبية عينة الدراسة تميل إلى الموافقة على المقياس هام
 حاهام ، حيث بلغت نسبة الموافقة على مقياس هام جدا 95 % ، بينما نسبة الموافقة على المقياس هام
 5 % ، مما يشير إلى الاتجاه الإيجابي لدى المبحوثين في عينة الدراسة.

2/2/4 التحليل الوصفي لفنتي الدراسة

المراجعة الداخلية والتفتيش والرقابة الداخلية (

جدول (6)

الإحصاءات الوصفية للعينة الإجمالية

رقم السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الترتيب
1	4.88	0.46	9	2
2	4.88	0.34	7	1
3	4.53	0.72	16	6
4	4.6	0.67	15	4
5	4.48	0.68	15	5

8	18	0.8	4.32	6
9	19	0.85	4.47	7
7	18	0.81	4.6	8
3	10	0.49	4.75	9
12	22	0.95	4.38	10
15	24	0.99	4.2	11
14	22	0.96	4.27	12
10	21	0.93	4.48	13
11	22	0.9	4.17	14
13	22	0.99	4.45	15

يشير الجدول السابق (جدول 6) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال على حده، وقد تم قياس معامل الاختلاف الذي يشير إلى مدى تشتت العينة تجاه كل سؤال في الاستبيان ، ونلاحظ من الجدول السابق أن أعلى قيمة لمعامل الاختلاف في السؤال رقم (11) حيث تدل على تشتت استجابة العينة حول هذا السؤال وقيمته 24 % وعلى الرغم من هذا فهو متجانس نسبيا وبلغت أدنى قيمة له في السؤال رقم (2) 2% التي تشير إلى تجانس إجمالي العينة حول هذا السؤال، وبمنظرة شاملة إلى الجدول السابق يتبين أن عينة الدراسة متجانسة في استجابتها على الاستبيان.

جدول (7)

الإحصاءات الوصفية لعينة المراجعين

الترتيب	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط	رقم السؤال
5	13	0.62	4.8	1
1	6	0.31	4.9	2
8	19	0.82	4.4	3
2	10	0.47	4.7	4
6	15	0.68	4.4	5
10	21	0.94	4.4	6
12	24	1.04	4.35	7
7	18	0.82	4.6	8
4	12	0.57	4.7	9
11	23	0.95	4.2	10
14	26	1.05	4.05	11
13	25	1.04	4.15	12
3	11	0.49	4.65	13
9	20	0.83	4.2	14
15	30	1.24	4.2	15

يشير الجدول السابق (جدول 7) إلى متوسط الانحراف المعياري لكل سؤال، بالنسبة لعينة المراجعين وبالنظر إلى قيم معامل الاختلاف نجد أن كلها أقل من 30 % مما يوحي بتجانس العينة بصدد الأسئلة الواردة بالاستبيان.

جدول (8)

الترتيب	معامل الاختلاف (%)	الانحراف المعياري	المتوسط	رقم السؤال
1	5	0.22	4.95	1
2	8	0.37	4.85	2
5	13	0.59	4.65	3
10	18	0.83	4.5	4
8	15	0.69	4.55	5
7	15	0.64	4.25	6
6	13	0.6	4.6	7
9	18	0.82	4.6	8

3	9	0.41	4.8	9
12	21	0.95	4.55	10
13	21	0.93	4.35	11
11	20	0.88	4.4	12
15	28	1.22	4.3	13
14	24	0.99	4.15	14
4	12	0.57	4.7	15

يشير الجدول السابق (جدول 8) إلى المتوسطات والانحرافات المعيارية لعينة المفتشين وبالنظر إلى قيم معاملات الاختلاف نجد أن جميعها أقل من 30 % مما يدل على قبول تجانس العينة تجاه الأسئلة المطروحة بالدراسة .

3 / 2 / 4 : الإحصاءات الوصفية لفروض الدراسة

المحور الأول : (من السؤال الأول إلى الثالث بقائمة الاستبيان)

المحور الثاني : (من السؤال الرابع إلى التاسع بقائمة الاستبيان)

المحور الثالث : (من السؤال العاشر إلى الخامس عشر)

المحور الرابع : (جودة الأسئلة الواردة بالاستمارة والتي تعبر عن جودة المراجعة الداخلية)

جدول (9)

المتوسط ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف

الترتيب	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط	محاور الدراسة
1	5.492510395	0.261351953	4.7583333	التأهيل العلمي والعملية
3	9.574194776	0.434429088	4.5375	عملية المراجعة تخطيط
4	14.09691181	0.609691436	4.325	المراجعة بين الواقع والمأمول
2	8.754658893	0.3936678.28	4.4966667	المراجعة الداخلية

يشير الجدول السابق (جدول 9) إلى متوسطات والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لكل محور لكل محور من محاور الدراسة حيث يتبين أن جميعها متجانسة (أكبر معامل اختلاف 14%) ويشير المتوسط المرتبط بالمحور الرابع والخاص بجانب المراجعة الداخلية في علاقاتها بالحوكمة أن متوسطها بلغ 4.49 ويقع بين مقياس هام جدا وهام ومفاد ذلك قبول الاتجاه الإيجابي لعينة الدراسة نحو فاعلية المراجعة الداخلية باعتبارها مقوماً أساسياً لحوكمة الشركات.

وبناء على ما سبق أن جميع المقومات الخاص بالمراجعة الداخلية هامة ومؤثرة على حوكمة الشركات في رأي عينة الدراسة وهذا ما يثبت صحة الفرض الأول والذي ينص على أنه (توجد علاقة ارتباط ذات عملية المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات)

جدول (10)

معامل ارتباط الرتب (سبيرمان) بين محاور الدراسة الأربعة

المراجعة الداخلية P- value قيمة	المراجعة بين الواقع والمأمول	تخطيط عملية المراجعة	التأهيل العلمي والعملي	
0.444 0.400	0.395 0.120	0.164 0.321	1	تأهيل علمي والعملي قيمة P- value
0.812 0.000	0.622 0.000	1	0.164 0.321	تخطيط عملية المراجعة قيمة P- value
0.924 0.000	1	0.622 0.000	0.395 0.120	المراجعة بين الواقع والمأمول قيمة P- value
1	0.000	0.000	0.004	المراجعة الداخلية P-value قيمة

يتضح من الجدول السابق (جدول 10) أن هناك ارتباطاً معنوياً بين محاور الدراسة، ما عدا علاقة بين التأهيل العلمي والعملي (المحور الأول) وتخطيط عملية المراجعة (المحور الثاني) ، حيث بلغت قيمة P- value أكبر من 5 % ، بينما المعاملات الأخرى بين المحاور P-value أقل من 5 % .
يُستخلص من الجدول السابق قبول الفرض الثاني (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور البحث الأربعة باستخدام معامل ارتباط الرتب Spearman) .

جدول (11)

اختبار فرق معنوي بين استجابات عينة المراجعين والمفتشين بالنسبة
(التأهيل العلمي والعملية ، تخطيط عملية المراجعة ، المراجعة بين الواقع والمأمول)

معامل مان ويتنى				مجموعه	متوسط الرتب	قيمة (Z)	قيمة P-value	القرار الإحصائي	محاور الدراسة
غير دالة	0.187003127	-1.319496657	18.25	المراجعين	التأهيل العلمي والعملية				
			22.75	المراقبين					
غير دالة	0.934047685	-0.082753322	20.65	المراجعين	تخطيط عملية المراجعة				
			20.35	المراقبين					
غير دالة	0.632930065	-0.477606835	19.625	المراجعين	المراجعة بين الواقع والمأمول				
			21.375	المراقبين					

نستخلص من الجدول السابق (جدول 11) الخاص بالفرض الثالث، عدم وجود اختلاف معنوي ذا دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة بالنسبة للمحاور الثلاثة كلاً على حده ، حيث إن P- value أكبر من 5 % وبالتالي نرفض الفرض الثالث (يوجد اختلاف معنوي ذا دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة بالنسبة للمحاور الثلاثة).

استنتاجات الدراسة الميدانية

- سهم تحليل قوائم الاستبيان في اختبار فروض الدراسة حيث تبين ما يلي :
- 1- تشير نتائج الاستبيان بالنسبة لفئة المراجعين الداخليين والمفتشين أن هناك عوامل مرتبطة بالتأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي تؤثر على فعالية عملية المراجعة الداخلية. وقد تم التوصل إلى ترتيب الأهمية النسبية لكل منهما من وجهة نظر كل فئة من الفئات التي وقع عليها الاختيار، وتم دراسة وتحليل الآراء والوقوف على دلالة كل منهما. بناء على ما سبق، فإنه يمكن قبول الفرض الأول (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدة عملية المراجعة الداخلية وتفعيل عملية الحوكمة).
 - 2- أن نتائج الاستبيان تشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة تؤثر على تفعيل عملية الحوكمة . في ضوء ما سبق ، فإنه يمكن قبول الفرض الثاني ، (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور البحث الأربعة باستخدام معامل ارتباط الرتب Spearman).
 - 3- أنه لا يوجد اختلاف معنوي ذا دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة بالنسبة للمحاور الثلاثة كلاً على حده، وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن رفض الفرض الثالث (يوجد اختلاف معنوي ذا دلالة إحصائية بين فئتي الدراسة للمحاور الثلاثة).
- وتوصل إلى النتائج السابقة يكون قد تم اختبار الفروض المطروحة ، وتحقق بذلك أهداف الدراسة .

خلاصة ونتائج البحث

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة

الشركات

ولتحقيق الهدف العام في هذه الدراسة وكذلك الأهداف الفرعية ، فقد تم تقسيمها إلى أربعة أقسام

أساسية وخلص الباحث إلى النتائج التالية :

تناول الباحث في القسم الأول إطار البحث حيث اشتمل على مقدمة والظاهرة موضع البحث

والدراسة ، أهداف البحث ، أهمية البحث ، فروض البحث ، منهج البحث ، حدود البحث ، خطة البحث ، ثم

عرج الباحث إلى القسم الثاني

القسم الثاني :

تناول الباحث فيه الدراسات السابقة التي تمت في مجال المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ، ولقد

احتوى هذا القسم على أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث حيث تم استعراض أهم أهداف

ونائج كل دراسة من تلك الدراسات.

وخلص الباحث في ضوء دراسة وتحليل ما ورد بتلك الدراسات السابقة إلى أن هناك تباين واضح

بين نتائج كل منها ولكن يمكن القول بأن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصة معينة حيث

تناولت كل دراسة زاوية أو أكثر من زوايا الموضوع.

ولقد تمثلت إضافة الباحث في هذا المجال في الدراسة التحليلية على المستوى الفكري لابرار الدور

المعاصر للمراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. أما على المستوى الميداني، فقد قام الباحث بدراسة

ميدانية لعينة في قطاع شركات التأمين.

القسم الثالث :

تناول الباحث فيه المراجعة الداخلية في ضوء حوكمة الشركات (الإطار الفكري للمراجعة الداخلية)،

حيث عرض الباحث للمفهوم المعاصر للمراجعة الداخلية وأهم الآراء التي طرحت في مجال حوكمة

الشركات، ثم ما هي العلاقة المحورية التي تربطهما وخلص الباحث إلى النتائج التالية :

1- تكمن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان بلوغ الشركات لأهدافها الراهنة

خاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين في الاضطلاع بمسئولياتهم ، وممارسة

دورهم الرقابي على أداء الشركات.

2- تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً فاعلاً من عناصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل

يتم داخل المنظمة وأيضاً آلية هامة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات

الإدارية التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها السجلات المحاسبية والهادفة

للحصول على أكبر كفاية إنتاجية، فضلاً عن نشاط إدارة الخطر.

3- تأتي عمليات المراجعة الداخلية للقوائم المالية للشركات في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية حوكمة الشركات ، ويتعين على مجلس ادارة الشركة من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية وتتميز بالمصداقية من قبل أصحاب المصالح أن يقوم بتفعيل عمليات المراجعة الداخلية.

4- ركز قرار رئيس هيئة سوق المال بموجب قرار رقم 62 لسنة 2007 بتاريخ 17 / 4 / 2007 على ضرورة قيام إدارة المراجعة الداخلية بتقييم عملية الحوكمة في الوحدة محل المراجعة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها بغية تحقيق أهدافها.

5- اقترح الباحث عدة مداخل لتحسين استخدام المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات وهي مدخل المراجعة الداخلية كمهنة، ومدخل المعايير والمنظمات المهنية، ومدخل جودة المراجعة، ومدخل ادارة الخطر.

قسم الرابع

احتوى هذا القسم على الدراسة الميدانية حيث تمثل الهدف الرئيس لها في تحسين واستخدام دور المراجعة الداخلية كعنصر هام في تفعيل حوكمة الشركات.

وتفرع عن هذا الهدف الرئيس للدراسة الميدانية عدة أهداف فرعية أهمها :

1- أهم مداخل وعناصر المراجعة الداخلية والتي تؤثر على فاعلية حوكمة الشركات.

2- أهم الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في تحقيق فاعلية حوكمة الشركات.

3- يمثل مجتمع الدراسة المراجعين الداخليين أعضاء إدارة المراجعة الداخلية وكذا أعضاء إدارات التفتيش والرقابة الداخلية في بعض شركات التأمين لكل من قطاع الأعمال والقطاع الخاص.

وقد قام الباحث بتصميم قائمة استبيان لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، وتم تحليل نتائج الدراسة الميدانية والوصول إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها.

1- تم قبول الفرض الأول حيث ثبت أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة الداخلية وتفعيل عملية الحوكمة.

2- تم قبول الفرض الثاني حيث اتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور البحث الأربعة باستخدام معامل ارتباط الرتب Spearman

3- تم قبول الفرض الثالث حيث أسفرت النتائج إلى جود اختلاف معنوي ذات دلالة إحصائية بين فئتي دراسة (المراجع الداخلي، والمفتش) بالنسبة للمحاور الثلاثة.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول بأنه قد تم اختبار الفروض المطروحة، وتحققت الأهداف المنشودة للدراسة.

توصيات البحث

خلص الباحث بعدة توصيات أهمها :

أولاً:

يتعين إعداد دليل للمراجعة الداخلية يتضمن أهدافها ومهامها ومسئولياتها نحو تطبيق الحوكمة، وأهم التأكيدات التي ينبغي على الإدارة تقديمها لضمان فعالية الحوكمة.

ثانياً :

يوصي الباحث الجهات المعنية ذات الصلة بالاستثمار في مصر مثل الهيئة العامة لسوق المال، والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بدفع شركات المساهمة على الالتزام بالضوابط المحددة تشريعياً لعمل إدارة المراجعة في علاقتها بلجان المراجعة بما يضمن فعاليتها.

ثالثاً :

يوصي الباحث الهيئة العامة لسوق المال بضرورة متابعة وتفعيل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة والصادرة بموجب قرار رقم 62 لسنة 2007 بتاريخ 17 / 4 / 2007 مع التركيز على الفقرات الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية.

رابعاً :

تتمية وعي وصقل معارف ومهارات أعضاء المراجعة الداخلية فما يتعلق بالمراجعة الداخلية باعتبارها إلية من آليات الحوكمة وذلك في خلال تزويدهم بأسس وسياسات حوكمة الشركات والتطورات المستقبلية وآفاق التطوير المنتظر

خامساً:

يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر في مسئولية المراجع الداخلي تجاه المنظمة ككل، بغية توسيع أنشطة المراجعة الداخلية لتشمل بجانب الفحص المالي والإداري فحص وتقييم وتحليل استراتيجيات المنظمة.

سادساً:

يجب أن تتضمن ادارة المراجعة الداخلية في منظمات الأعمال المعاصرة على نشاط لادارة المخاطر Risk Management، بالإضافة الى الأنشطة الأخرى مثل فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، واداء الأنشطة الاستشارية.

ملحاً:

يوصى الباحث بضرورة إعادة النظر فى معيار المراجعة المصرى رقم (260) الصادر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (166) لسنة 2008، حيث أغفل المراجعة الداخلية كأحد الأطراف الأساسية والآليات الهامة للحكومة.

هوامش البحث

- 1- Albercht , et al. 1989. How Successful Internal Audit Departments are Evaluated. *Financial Executive*. (May/Jun). Vol. 5. ISS. 3. pp.39-42
- 2- Nagy, L. Albert, J.C. Walliam. (2002). An assessment of the newly defined internal audit function. *Managerial auditing Journal*, Bradford: Vol. 17, Iss. 3; pp 130-138.
- 3- Julien, Rick, and Larry. (2003). The missing link in corporate governance. *Risk Management Magazine*, RIMS association, April, PP 1-3.
- 4- د. أحمد حلمي جمعة. 2003 . التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي. مجلة كلية التجارة . جامعة المنوفية.
- 5- د. محمد الشواربي. 2005 . آليات المراجعة الداخلية في ضوء الحوكمة الشركاتية وتأثيرها على ترشيح القرارات الاستثمارية. المؤتمر الضريبي العاشر. مركز الدراسات المالية والمصرية. في الفترة من 12-15 سبتمبر.
- 6- د. مصطفى حسين بسيوني السعدني 2005. المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية. المؤتمر الخامس. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية . في الفترة من 8-10 سبتمبر.
- 7- د. محمد عبد الفتاح إبراهيم. 2005. نموذج مفتوح لتعديل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المنظمة العربية الإدارية. في الفترة من 24-26 سبتمبر.
- 8- د. خالد محمد عبد المنعم لبيب. 2006. القيمة المضافة والتقييم المتوازن لأداء المراجعة الداخلية في ظل إطار حوكمة الشركات (بالتطبيق على قطاع الأعمال المصري). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية.
- 9- خالد محمد عبد المنعم لبيب. 2006 المراجعة البنائية : مدخل مقترح لتفعيل الحوكمة البنائية لقطاع الأعمال ، وتحسين أدائه البنائي (دراسة تطبيقية مقارنة). المجلة العلمية للتجارة والتمويل. كلية التجارة . جامعة طنطا . العدد الثاني .
- 10- د. فهيم أبو العزم محمد محمد . 2006 أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية : لجنة المراجعة دراسة ميدانية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل. كلية التجارة . جامعة طنطا. المجلد الأول. العدد الأول.

محمد إسماعيل عبد الواحد. 2006. مقومات تطوير المراجعة الداخلية في إطار معايير حوكمة شركات في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة. جامعة المنصورة. المجلد ثلاثون. العدد الأول.

محمد عبده محمد مصطفى. 2006. تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الآراء : دراسة تطبيقية على مصر. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. جامعة إسكندرية.

سحرة فوزي. 2007. دور المحاسبة في الحوكمة . ندوة حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر . جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية . يوم 4 / 7 .

14- International Accounting Standards. Committee on International Accounting Standards. 1999. United Kingdom. FL; IASC.

15- Organization for Economic Co-operation and Development .2004. *Principles for corporate Governance*. FL: OECD available from: [Http://www.OECD.org](http://www.OECD.org)

16- Institute of International Finance. Equity Advisory Group. 2002. *Policy on corporate Governance and Transparency in Emerging Firms*: FL: IIF. Available from: [http:// www. IIF.com](http://www.IIF.com)

17- United Nations Development Program. Governance for Sustainable Human Development. 1997 *AUNDP policy Document*. FL: UNDP. P.3.

18- Grant. K. 2004. Improving Corporate Governance Standards: the Work of OECD and the Principles. *Organization for Economic cooperation and Development*. January.

السيد أحمد السقاود. أحمد محمود أبو جبل . 2006. *أصول المراجعة*. مكتبة جامعة طنطا.

قرار رئيس هيئة سوق المال رقم 62 لسنة 2007 بتاريخ 17 / 4 / 2007 بشأن إصدار دليل تطبيق قواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة الملحق الحاص بكل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية . ص 13

الرجع السابق ص 14

الرجع السابق من ص 14 - ص 17

23- Carcello. J.,D. Hermanson, and K.Raghunandan. 2005. Factors Associated with U.S Public Companies Investment in International Auditing. *Accounting Horizons*. Vol. 19. PP 69 – 84.

The Institute of International Auditors. 2002. Recommendations for Improving Corporate Government. FI: IIA.

25- قرار رئيس هيئة سوق المال رقم 62 لسنة 2007 بتاريخ 23 / 4 / 2007 بشأن إصدار دليل تطويع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة. المرفق الخاص بكل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية. ص 21.

Institute of Internal Auditors. (2004). "The role of internal auditing in enterprise-wide risk management", Institute of Internal Auditors in coordination with its IIA-UK and Ireland affiliate, the Institute of Internal Auditor Research Foundation, Florida, (September); PP 1-8.

OECD. (2004). Organization for Economic Cooperation and Development Publications Service. "Principles of Corporate Governance", Available at; <http://www.OECD.org>.

Gramling, A. A., M. J., Maletta, A., Schneider, and B.K., Church. (2004). The role of the internal audit function in corporate governance: a synthesis of the external auditing literature and directions for future research. *Journal of Accounting Literature*, Vol. 23, Iss. 1; PP 1944- 237.

29- د. السيد أحمد السقا، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية، إصدارات الجمعية المحاسبية، الطبعة الأولى 1418، 1997، الأصدار الثاني عشر، ص 93.

Thomas, C. W. (2003). Research about audit quality. *CPA Journal*, Vol. 73, January; P18.

31- د. أحمد عبد المولى الصباغ. (1993). استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة المراجعة، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، العدد الأول، السنة الثالثة والعشرون، يناير و ص 64.

32- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:

Anonymous. (1997). Risk based internal auditing: the role of the internal audit. *Management Accounting*, Vol.75, Issu.8; PP 42- 43.

Banhm, R. (2004). Enterprising views of risk management. *Journal of Accountancy*, Vol. 197, Iss, 6; PP 65-71.

Griffiths, P. (2006). Risk based internal auditing: three views on implementation. Version 1.0.1. Available at <http://www.Intern-audit.bi2>.

34- Weili, G., and M Sarah. (2005). The disclosure of material weaknesses in internal control after the Sarbanes-Oxley Act. Accounting Horizons, Vol. 19, No. 3, (September); PP 137-158.

مراجع البحث

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1- دوريات :

- د. أحمد حلمي جمعة . 2003. التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي . مجلة كلية التجارة . جامعة المنوفية.
- د.أحمد عبد المولى الصباغ.(1993).استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمل المراجعة، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، العدد الأول، السنة الثالثة والعشرون، ومايو.
- د. السيد أحمد السقا، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية، اصدرت الجمعية السعودية للمحاسبة، الطبعة الأولى 1418، 1997، الأصدار الثاني عشر.
- د. خالد محمد عبد المنعم لبيب. 2006. القيمة المضافة والتقويم المتوازن لأداء المراجعة الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات (بالتطبيق على قطاع الأعمال المصري) . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية.
- 2006 المراجعة البيئية : مدخل مقترح لتفعيل الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال. وتحسين أدائه البيئي (دراسة تطبيقية مقارنة). المجلة العلمية للتجارة والتمويل . كلية التجارة . جامعة طنطا . العدد الثاني .
- د. فهيم أبو العزم محمد محمد . 2006 أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المصري في التقارير المالية : لجنة المراجعة دراسة ميدانية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل. كلية التجارة جامعة طنطا. المجلد الأول. العدد الأول.
- د. محمد إسماعيل عبد الواحد. 2006. مقومات تطوير المراجعة الداخلية في إطار معايير حوكمة الشركات في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة. جامعة المنصورة. المجلد الثالثون. العدد الأول.

- د. محمد عبده محمد مصطفى. 2006. تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الآراء : دراسة تطبيقية على مصر. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. جامعة إسكندرية.

2- ندوات ومؤتمرات :

- د. سميحة فوزي . 2007. دور المحاسبة في الحوكمة . ندوة حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر. جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية. يوم 4 / 7 .
- د. محمد الشواربي. 2005. أليات المراجعة الداخلية في ضوء الحوكمة الشركائية وتأثيرها على ترشيد القرارات الاستثمارية . المؤتمر الضريبي العاشر. مركز الدراسات المالية والمصرية.
- د. محمد عبد الفتاح إبراهيم. 2005. نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية . المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية الإدارية في الفترة من 24 - 26 سبتمبر.
- د. مصطفى حسين بسيوني السعدني . 2005. المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية. المؤتمر الخامس . كلية التجارة. جامعة الإسكندرية في الفترة من 8 - 10 سبتمبر.

كتب :

- د. السيد أحمد السقا وأحمد محمود أبو جبل. 2006. أصول المراجعة . مكتبة جامعة طنطا.
- د. السيد أحمد السقا، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية، اصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الطبعة الأولى 1418، 1997، الأصدار الثاني عشر.

قرارات :

- قرار رئيس هيئة سوق المال رقم 62 لسنة 2007 بتاريخ 17 / 4 / 2007 بشأن إصدار دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة الملحق الخاص بكل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية.

المراجع باللغة الإنجليزية :

Journals:

Anonymous. (1997). Risk based internal auditing: the role of the internal Management Accounting, Vol.75, Issu.8.

Corcello, J.D. Hermanson, and K. Raghunandan. 2005. Factors Associated with US Public Companies Investment in International Auditing. *Accounting Horizons*, Vol. 19.

Gramling, A. A., M. J., Maletta, A., Schneider, and B.K., Church. (2004). The role of the internal audit function in corporate governance: a synthesis of the external auditing literature and directions for future research. *Journal of Accounting Literature*, Vol. 23, Iss. 1.

Grant. K. 2004. Improving Corporate Governance Standards: The work of the OECD and the Principles. Organization for Economic Cooperation and Development. January.

Julien, Rick, and Larry. (2003). The missing link in corporate governance. *Risk Management Magazine*, RIMS association, April.

Nagy, L. Albert, J.C. Walliam. (2002). An assessment of the newly defined internal audit function. *Managerial auditing Journal*, Bradford: Vol. 17, Iss. 3.

OECD. (2004). Organization for Economic Cooperation and Development Publications Service. "Principles of Corporate Governance", Available at; <http://www.OECD.org>.

Weili, G., and M Sarah. (2005). The disclosure of material weaknesses in internal control after the Sarbanes-Oxley Act. *Accounting Horizons*, Vol. 19, No. 3, (September).

Others:

Griffiths, P.(2006) . Risk based internal auditing: three views on implementation. Version 1.0.1. Available at <http://www.Intern-audit.bi2>.

Institute of Internal Auditors. (2004). "The role of internal auditing in enterprise-wide risk management", Institute of Internal Auditors in coordination with its IIA-UK and Ireland affiliate, the Institute of Internal Auditor Research Foundation, Florida, (September).

Institute of International Finance. Equity Advisory Group. 2002. *Policies for Corporate Governance and Transparency in Emerging Firms*: FL: IIF. Available from: <http://www.IIF.com>.

International Accounting Standards. Committee on International Accounting Standards. 1999. United Kingdom. Fl ; IASC.

Organization for Economic Co-operation and Development .2004. *Principles for corporate Governance*. Fl: OECD available from: [Http://www.OECD.org](http://www.OECD.org)

The Institute of International Auditors. 2002. Recommendations for Improving Corporate Government. Fl: IIA.

United Nations Development Program. Governance for Sustainable Human Development . 1997 *AUNDP policy Document*. FL: UNDP.

قائمة استبيان

الموقر

السيد الأستاذ /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

غير خاف أن موضوع المراجعة الداخلية وعلاقتها بالحوكمة من الموضوعات التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام خاصة في ظل المتغيرات الدائمة التي تحتم على المراجع الداخلي بذل مزيداً من العناية المهنية والجودة المناسبة للحصول على معلومات تتسم بالمصداقية ويستعان بها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتعتبر مرشداً وهدياً للوقوف على مدى التزام المنظمة بإدارة المخاطر المالية والتشغيلية بكفاءة وفعالية ، ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية لذلك يقوم الباحث بإعداد دراسة عن المراجعة الداخلية وعلاقتها بالحوكمة وأنه لمن دواعي سروري أن تكون منشاتكم من ضمن عينة هذه الدراسة . وإني لأرجو من سعادتكم التكرم بالإجابة على هذه القائمة لما لها من أهمية بالغة لإنجاز هذه الدراسة.

علما بأن المعلومات الواردة بهذه القائمة سوف تستخدم لأغراض البحث والدراسة فقط وستكون في سرية تامة .

وإني أمل أن يحظى الاستبيان بتقتكم في الإجابة لما يترتب عليه من آثار إيجابية عن نتائج البحث من دقة وموضوعية.

وإذ نشكر لكم كريم تعاونكم
أرجو أن تتقبلوا فائق التحية والاحترام

الباحث

الجزء الأول : معلومات عامة
معلومات عامة عن الشركة : (ذكرها اختياري)

اسم الشركة :

الكيان القانوني :

نشاط الشركة :

الجزء الثاني : بيانات الاستبيان

من وجهة نظرك ، ما هي درجة الأهمية النسبية للمتغيرات التالية لرفع كفاءة

استخدام آليات المراجعة الداخلية .

فضلا ضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة

درجة الأهمية النسبية					البيان
عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام 4	هام جدا 5	
					أقول : أهمية التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي وأثره على حوكمة الشركات.
					تجديد واستقلال المراجع الداخلي وأثره على كفاءة وفعالية مهامه الخارجية.
					أهمية التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي باعتباره إحدى المهام لمهنة المراجعة الداخلية.
					أهمية قيام المنظمات المهنية بإرساء محاور المساعلة التأديبية فى صياغة قواعد وآداب المهنة، و تشديد العقوبات المدنية والجنائية على أعضاء إدارة المراجعة الداخلية.
					أقول : تخطيط عملية المراجعة على أساس الخطر وأثره على حوكمة الشركات.
					أهمية قيام المراجع الداخلي بإعداد برنامج العمل مع تحديد النواحي الحساسة ، والمراحل ، والعمليات التي يجب فحصها.
					أهمية قيام المراجع بتقدير مبدئى للخطر الملازم للنشاط مجاله.
					أهمية تخطيط عملية المراجعة يتعين على المراجع الاهتمام بالأخطار الحساسة ونظم الرقابة على التشغيل، وفرص اجراء تحسينات على ادارة نظم الرقابة على التشغيل Risk Management.
					أهمية إدارة المراجعة الداخلية فى تقييم عملية الحوكمة مجاله مع عرض توصياتها.
					أهمية قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقريراً ربع سنوي للإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى التزام الوحدة

درجة الأهمية النسبية					البنية
عيب الأهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام 4	هام جدا 5	
					الاقتصادية بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.
					6/2 أهمية قيام المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة مع الأخذ في الاعتبار : نطاق العمل اللازم لتحقيق أهداف المراجعة، مدى كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر والإجراءات الرقابية لاحتمال وقوع أخطاء جوهرية أو عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.
					المحور الثالث : مهنة المراجعة الداخلية وأثرها على الحوكمة بسين الواقع والمأمول 1/3 أهمية وجود منظمات مهنية تشرف على تنظيم مهنة المراجعة الداخلية وتتولى إصدار معايير الأداء المهني، التي توجه وترشد أعضاء المهنة إلى أنسب سبل الأداء المهني.
					2/3 يساهم المراجع الداخلي مساهمة فاعلة في تحديد وتحليل المخاطر ، ومراجعة وتقويم مستمر لإدارة الخطر.
					3/3 أهمية الاستعانة بخبراء من خارج الشركة في مجال المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير والقوائم المالية.
					4/3 دور مجلس الإدارة المتوقع في التقويم الدوري المستمر لإدارة المراجعة الداخلية سنويا مع بيان الموارد المتاحة لها.
					5/3 ضرورة إرساء معايير أداء مهني جديدة ، ترشد المراجع الداخلي إلى أنسب مداخل القيام بمهام المراجعة البيئية.
					6/3 أهمية توسيع دائرة أنشطة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال لتضمن بجانب الفحص المالي والإداري فحص وتقييم وتحليل إدارة استراتيجيات المنظمة وذلك من حيث نقاط القوة والضعف وكذا تقييم إدارة الخطر .
					المحور الرابع : يشتمل على المحاور الثلاثة مجتمعة معا